نبض المحرر

صحيفة إسبوعية: إخبارية - اجتماعية - محلية

العدد (٤)

تصدر عن مديرية الإعلام في حكومة الإنقاذ السورية

@NabdAlmoharar

الجمعة: ١٦ ربيع الآخر ١٤٤١هـ / ١٣ كانون الأول ٢٠١٩م

الصفحات ٤

بإشراف المكتب الخدمي في دائرة سرمدا، المنظمات الإنسانية تجهز كتلًا فنية في مخيم الوضيحي شمال إدلب



اقرأ في هذا العدد:

لقاء خاص مع مدير التجارة والصناعة والتموين الأستاذ "خالد الخضر"



تعتبر المديرية العامة للتجارة والصناعة والتموين في حكومة الإنقاذ من المديريات الفعّالة لأهميتها في تنظيم سير العمل وضبط الأسواق والمنشآت الصناعية عبر الفرق التموينية الجوالة ضمن قطاعات التجارة والصناعة والتموين، وذلك لأنها تضبط الأسعار وتراقب صلاحية المنتجات والسلع الغذائية إضافة إلى أنها تسعى لحماية الملكيات التجارية والصناعية.

التتمة صفحة ٢

أزمة البنزين انتهت والمازوت ستنتهي عما قريب



الإثنين ١٢ ربيع الأول ١٤٤١هـ | ٩ كانون الأول ٢٠١٩م

بدأت أزمة المحروقات في الشمال المحرر بالانفراج بعد دخول كميات كبيرة من المحروقات عن طريق الشركات الموردة له، وشهدت المنطقة في الآونة الأخيرة شبه انقطاع للمادة، وارتفاعا كبيرا في أسعارها نتيجة العمليات العسكرية شرق الفرات.

وصرح وزير الاقتصاد والموارد المهندس "محمد الأحمد": "الأزمة بدأت بالانفراج نتيجة الكميات الكبيرة المستوردة من الشركة التركية والتعاون المتبادل بين وتد والوزارة، وأزمة البنزين انتهت بشكل كامل والمازوت ستنتهي عما قريب".

وأضاف: "ما تزال المفاوضات جارية بين قسد ووسطاء (تجار) لاستيراد المحروقات من مناطقهم ونقله إلى المناطق المحررة".

وأشار "الأحمد" إلى أن الوزارة تتلقى وعودا من أجل استيراد محروقات عراقية المنشأ وبأسعار أقل لتغطية احتياجات المنطقة كافة من مادة المازوت وغيرها.

يذكر أن وزارة الاقتصاد والموارد تستمر بدعم الأفران والمنشآت الصناعية بالمحروقات في المناطق المحررة، بغية استمرار عملها في ظل أزمة المحروقات الأخيرة.

وزارة الاقتصاد والموارد تواصل دعم أصحاب الأفران بالمحروقات



الإثنين ١٢ ربيع الأول ١٤٤١هـ | ٩ كانون الأول ٢٠١٩م

تستمر وزارة الاقتصاد والموارد في تأمين مادة المازوت للأفران العامة والخاصة، بغية التخفيف عن الأهالي والاستمرار في إنتاج رغيف الخبز.

وقال مسؤول الخزن والتسويق "حسن العثمان": "نحن في المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب لا زلنا نوزع مادة المازوت على أصحاب الأفران الخاصة والعامة في المحرر، وذلك لإنتاج رغيف الخبز بالسعر المناسب وتخفيف العبء عن أهلنا في المحرر".

وقال أحد أصحاب الأفران الخاصة "محمد بدلة": "نتقدم بالشكر للمؤسسة العامة للحبوب والمطاحن لتقديمها مادة المازوت في ظل انقطاع شبه تام له في السوق المحلية في المناطق المحررة، وتقدم لنا المازوت مرتين في الأسبوع، وهذا يعود بالمنفعة على المواطن بالدرجة الأولى لأن الأفران حاجتها الأساسية هي المازوت".

يذكر أن الأفران ليس القطاع الوحيد الذي تدعمه وزارة الاقتصاد والموارد بالمازوت حيث دعمت مؤخرا أصحاب معاصر الزيتون وتدعم المجالس المحلية من أجل الاستمرار في تقديم الخدمات للأهالي.

منعا لاستغلال قوت الأهالي، التجارة والتموين توقف مخبزين عن العمل مؤقتا

الخميس ١٥ ربيع الأول ١٤٤١هـ | ١٢ كانون الأول ٢٠١٩م



أوقفت مديرية التجارة والتموين التابعة لوزارة الاقتصاد والموارد فرنا في قرية بسامس بريف إدلب الغربي ومخبز (الشهباء) بمدينة حارم عن العمل بشكل مؤقت، وذلك بعد شكاوى من الأهالي عنهما بخصوص التلاعب بوزن كيس الخبز.

وصرح مدير التجارة والصناعة والتموين الأستاذ "خالد الخضر": "قمنا بإغلاق هذه الأفران بشكل مؤقت، وجاء ذلك بعد التأكد من الضبوط المتكررة المسجلة من فرق التموين الجوالة، والتي تثبت التلاعب بوزن ربطة الخبز عمدًا، من أجل زيادة الربح".

وأضاف: "وعلى الرغم من التسهيلات التي تقدمها وزارة الاقتصاد والموارد، من دعم أصحاب الأفران بالمحروقات لإنتاج رغيف الخبز وبسعر مناسب في ظل ارتفاع أسعار الدولار والنقص الحاد في المحروقات في الفترة الماضية، لم يرتدعوا عن العبث وسرقة قوت الأهالي".

وأشار "الخضر" إلى أن هذا الإجراء مؤقت كخطوة أولى، وفي حال تكرار المخالفة ستتخذ عقوبات أقسى وسيوقف المخبز بشكل نهائي.

وتواصل فرق الرقابة التموينية مراقبة الأسواق التجارية والأفران ومحطات الوقود ومعتمدي الغاز في المناطق المحررة، بغية ضبط الأسعار ومنع التلاعب فيها.

فرق الرقابة التموينية تراقب آلية توزيع المحروقات

السبت ١٠ ربيع الأول ١٤٤١هـ | ٧ كانون الأول ٢٠١٩م

وجهت مديرية التجارة والتموين دوريات مراقبة على محطات الوقود، وذلك لضبط الأسعار وإدارة توزيع الوقود على الأهالي، لحين انتهاء أزمة المحروقات.

وقال مراقب التموين "محمد هشوم": "بسبب وجود أزمة على المحروقات كُلفنا بزيارة المحطات وذلك لضبط الأسعار واحتواء الأزمة في المنطقة، زرنا عدة محطات لبيع المحروقات، وتأكدنا من البيع ضمن السعر المحدد من الشركة من خلال وضع آلية لذلك".

وشكر أحد السائقين "أحمد الخطيب" القائمين على الأمر بالقول: "مرت المنطقة بأزمة لعدة أيام أما الآن توفرت المحروقات، كل الشكر لمديرية التجارة والتموين التي راقبت الأسعار، والسعر مقبول مقارنة مع ارتفاع أسعار الدولار، ونحن نتمنى أن تتوفر المحروقات بكثرة وبأسعار منخفضة حتى نطمئن أكثر".

هذا وقد أصدرت وزارة الاقتصاد والموارد مؤخرا تعميما للأهالي بأن يسارعوا إلى تقديم الشكاوى لديها في حال وجود من يغش أو يحتكر أو يخالف لائحة الأسعار الصادرة عن الشركة المرخصة.



لقاء خاص مع مدير التجارة والصناعة والتموين

الأستاذ "خالد الخضر"

الخميس ١٥ ربيع الأول ١٤٤١هـ | ١٢ كانون الأول ٢٠١٩م

تعتبر المديرية العامة للتجارة والصناعة والتموين في حكومة الإنقاذ من المديريات الفعّالة لأهميتها في تنظيم سير العمل وضبط الأسواق والمنشآت الصناعية عبر الفرق التموينية الجوالة ضمن قطاعات التجارة والصناعة والتموين، وذلك لأنها تضبط الأسعار وتراقب صلاحية المنتجات والسلع الغذائية إضافة إلى أنها تسعى لحماية الملكيات التجارية والصناعية.

صحيفة نبض المحرر أجرت اللقاء التالي مع مدير التجارة والصناعة والتموين الأستاذ "خالد الخضر".

متى تأسست المديرية وما هو الهدف منها؟

تأسست المديرية في مطلع عام 2018 تحت مسمى مديرية التموين والتجارة، وطُورت فيما بعد لتأخذ التسمية الحالية،حيث توسعت الدوائر الداخلية وتطور نطاق العمل التجاري والصناعي والتمويني، وذلك بعد وضع النظام الداخلي، وقانوني التسعير والتموين، وقانون حماية الملكية والوكالات التجارية، وقانون الشركات، في ظل غياب دوائر التموين المهمة في ضبط الأسواق ومراقبة السلع عن قرب بشكل مستمر ومتواصل بهدف حماية المستهلكين من الغش، ومنع التجار من التلاعب بالأسعار وبيع ما انتهت صلاحيته.

ماذا عن الهيكلية الإدارية للعاملين في المديرية؟

فيما يخص الهيكلية الإدارية المعمول بها ضمن المديرية فهي تعتمد على الأنظمة والقوانين التي وُضعت مسبقا، والتي تخص قطاع التموين، حيث وُزع عدد من الأفرع التابعة لنا وهي فرع سرمدا، وفرع ريف حلب الغربي وفرع حارم،تحت مسمى أفرع التجارة والتموين، وبعدها فعّلنا عمل الرقابة التموينية لحماية المستهلك.

ما المهام والوظائف التي تقوم بها المديرية؟

تقوم المديرية بعدة مهام، منها مراقبة الأسواق عن قرب وخاصة أسواق اللحوم والخضار والمحال التجارية والمصانع ومعامل التعليب، والتأكد من سلامة المنتج وفحصه، وأخذ العينات التحليلية لضمان عدم التلاعب بالمنتجات الواصلة للمستهلك بشكل خاص، وضمان السلامة الغذائية بشكل عام، إضافة لمراقبة أسعار البضائع والسلع الأخرى غير الغذائية كالمحروقات والمبيدات والأسمدة العضوية وغيرها من السلع التي يجب مراقبة انتشارها في الصيدليات والمحال، ونعمل أيضا على حماية الملكية الخاصة لأصحابها لعدم تزويرها واعتمادها من قبل بعض التجار لتصدير منتجهم غير الرسمي بهدف الربح وضرب سمعة صاحب المنتج الأصلي وحماية السجل التجاري والصناعي ومنح إجازات الاستيراد والتصدير.



ماهي المعايير الأساسية التي وضعتموها لتحديد تسعيرة للمواد الغذائية والتجارية؟

كوننا نعمل الآن أشبه بالسوق الحرة، فمعظم الأحيان نعتمد التسعيرة بحسب العرض والطلب، فلا يمكن للمديرية وضع تسعيرة تضر أصحاب السلع من موردين مع تقلبات أسعار العملة داخل السوق، ولكن هناك سلع هامة للمستهلك تقوم المديرية بوضع أسعارها ومراقبتها عبر الدوريات اليومية، كي لا يُعبث بها من خلال زيادة التسعيرة على المستهلك، وهذا الأمر مبني حسب التكلفة ووضع هامش ربح معقول للتجار وأصحاب المحال، بحيث لا تكون حملا ثقيلا على المستهلك أثناء الشراء، وذلك بالتنسيق مع الجهات الموردة للبضائع والسلع، ومعظم الأسعار في المناطق المحررة تخضع للرقابة التموينية من خلال متابعة موضوع العرض والطلب ومراقبة التسعيرة وعدم مخالفة التسعيرة الرسمية لكي لا يتعرض صاحبها للمساءلة القانونية.

ماهي الإجراءات المتخذة من المديرية وفرق التموين مع أصحاب المحال التجارية عند تغير سعر صرف الدولار وبالتالي ارتفاع الأسعار بالليرة السورية؟

كون المنطقة المحررة تستورد السلع من الخارج وتتعامل بالدولار فهذا يحتم ارتفاع وهبوط الأسعار بين الحين والآخر، لأن المنطقة منطقة حرب وأساس التعامل بالليرة السورية، وانخفاض قيمة العملة يؤثر على ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة، ونحن كمديرية نقوم باتخاذ التدابير اللازمة للحد من التلاعب بأسعار البضائع، من خلال فرض قيمة مناسبة للتاجر والمستهلك أثناء البيع والشراء ومراقبة الأسواق، وتنظيم ضبوط تموينية بحق المتلاعبين، وقد يتعرضون للمحاسبة القانونية لمنع تكرار هذه المخالفة.

كيف تتعامل المديرية وفرق التموين مع أصحاب المحال التجارية عند ارتفاع أسعار المحروقات؟

كلنا يعلم بحدوث أزمة في موضوع المحروقات بعد معارك شرق الفرات كونها تستورد من تلك المناطق، ما تسبب بانقطاع طرق نقل المواد النفطية، وغلاء الأسعار خاصة مع ارتفاع صرف الدولار مقابل الليرة السورية، ما دعا لتخصيص مراقبين بشكل يومي للتواجد في محطات الوقود، وذلك لتجنب البيع بأسعار مرتفعة جدا، ومخالفة أسعار الشركة الموردة، فقمنا بالتنسيق الكامل مع الشركة لضبط نوعية المحروقات وأسعارها اليومية، بالإضافة إلى العمل الجبار من وزارة الاقتصاد حيث قامت بتأمين واستيراد النفط من نوعيات مختلفة، الأمر الذي حل أزمة المحروقات بشكل نهائي.

ما هو موقف المديرية من بائعي المحروقات بشكل حر وبسعر مرتفع عن التسعيرة؟

أكد "الخضر" أن وزارة الاقتصاد والموارد أوعزت للمديرية بمتابعة سير توزيع المحروقات، ومراقبة أسعار البيع، ونوعية وسلامة العدادات، ووجهتنا لنشر أرقام الشكاوى بين الإخوة المواطنين، للإبلاغ عن كل من يخالف التسعيرة الصادرة عن الشركة الموردة، من خلال رفع الأسعار بشكل عشوائي، حيث وصل سعر ليتر البنزين إلى 1000ل.س بينما كان مسعرا لدى الشركة ببيعه في المحطات والكازيات بسعر 660ل.س، ما دعا لإصدار تعميمات وقرارات تعاقب كل من تسول له نفسه التحكم بالناس واستغلالهم بالبيع، ولأن الليرة السورية تعاني من انخفاض قيمة صرفها، صار الأمر أكثر صعوبة، ولكن من خلال التنظيم والمراقبة حاولنا ضبط التسعيرة قدر الإمكان، وعدم السماح لضعاف النفوس باستغلال هذه الفرصة واللعب بتسعيرة المواد.

كما عملنا على ترخيص محطات الوقود، وإمدادها بالاحتياجات المخصصة لها، وتجنيبها انقطاع المادة وما يزال القرار الصادر عن وزير الاقتصاد والموارد بتمديد فترة الترخيص المجاني قيد الاستمرار.

هل وضعت المديرية حدا لموضوع الاحتكار؟

قمنا بإطلاق أرقام شكاوي وتعميمات لتصل لكل الناس، ولم نقف عند ضبط أسعار المحروقات والسلع الأخرى، بل عملنا أيضا على ضبط المحتكرين لبعض السلع والبضائع ومحاسبتهم بالشكل القانوني، وأثناء القيام بعملنا بمراقبة المحطات والإشراف عليها، لم يستطع المحتكر الاستفادة من عمله بسبب تواجد المادة بالكازيات بأسعار منافسة ومخفضة وموزعة بشكل منظم، حتى أصبحت الآن متوفرة وبأسعار منخفضة، وذلك التزاما منا نحن كمديرية تجارة وصناعة وتموين، بتقديم المواد النفطية للمنشآت الحيوية بأسعار مخفضة لضمان استمرارية عملها، وتقديم خدماتها للمستهلك بأسعار غير مرتفعة، ومناسبة للمواطنين.

ماذا عن الصعوبات التي تواجهكم في عملكم.. وكيف يتم التعامل معها؟

خلال سنوات الحرب وفي ظل عدم وجود كيان مؤسساتي، لم تكن الرقابة التموينية موجودة، وبعد تفعيل عملها مع بداية تأسيس حكومة الإنقاذ، وجدنا هناك صعوبة بتقبل الناس لرقابة المنتجات الغذائية والصناعية والتجارية، فالتجار والباعة لا يريدون أن يكون هناك جهاز رقابي يتابع عملهم في البيع للمستهلك، فكانت عمليات البيع تتم بشكل عشوائي غير منظم، لكن الآن أصبح الأمر أكثر تنظيما، بوجود الفرق التموينية والدوريات الرقابية.

في النهاية تعمل مديرية التموين جاهدة لضبط معظم السلع، والبضائع في الأسواق، كما نراقب الصيدليات الزراعية، والحيوانية، والغذائية، واللحوم والمحروقات بشكل يومي ودوري، لضمان التأكد من سلامة الصحة الغذائية، وغير الغذائية ليكون المستهلك مطمئنا لكل ما هو متواجد في السوق، وسنعمل جاهدين لزيادة الفرق التموينية، والتوسع في عموم المناطق المحررة.

الشؤون المدنية "منحنا في الأشهر الماضية أكثر من عشرة آلاف بطاقة عائلية"

تتوزع أمانة السجل المدني في مختلف المناطق المحررة، وتضم مديريات الشؤون المدنية في إدلب وحلب وحماة بالإضافة لمديرية الشؤون المدنية للمهجرين، ويتبع لهم أكثر من 44 أمانة موزعة على امتداد الشمال المحرر، وتُعنى بتقديم الخدمات وإصدار الوثائق الشخصية للأهالي في المنطقة.

إجراءات الحصول على البطاقة العائلية

وللحصول على البطاقة العائلية يشترط أن تكون واقعة الزواج منفذة على سجلات الأحوال المدنية بناء على صك زواج أو إثبات زواج أو قرار الحكم بالزواج الصادر عن الجهات القضائية المختصة في وزارة العدل أصولاً، وعن هذا صرح مدير الأحوال المدنية الأستاذ "محمد طقش" لوكالة أنباء الشام: "اتخذت وزارة الداخلية العديد من الإجراءات لتسهيل الحصول على البطاقة العائلية لأهلنا في المحرر، وتتمتع بالعديد من الميزات الأمنية التي تجعلها تحصل على ثقة في الداخل والخارج".

وتابع: "منها إمكانية الحصول على البطاقة العائلية من أقرب أمانة للسجل المدني لمكان سكن رب الأسرة أو أمانة السجل المدني مكان قيد رب الأسرة، فالإجراءات بمجرد تسجيل ورقة الزواج يمكن الحصول على البطاقة مباشرة بدون شروط أو قيود".

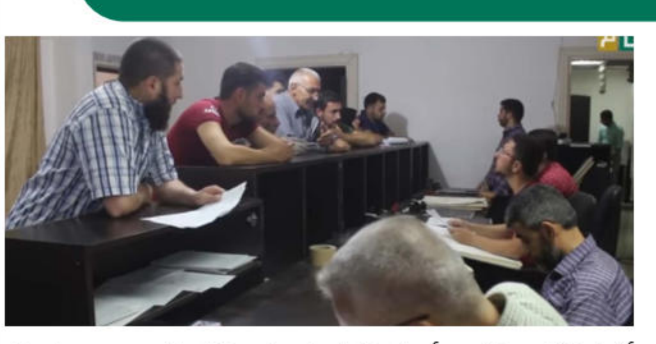
ماهي أعداد المسجلين لديكم؟ وماهي نسبة الإقبال؟

وعند سؤال رئيس الشؤون الإدارية في الشؤون المدنية الأستاذ "محمد الحمدو" عن أعداد المسجلين في أمانات السجل المدني أجاب: "نسبة الإقبال للحصول على البطاقة العائلية وتسجيل واقعات الأحوال المدنية شهدت زيادة ملحوظة في الفترة الأخيرة ويعود ذلك للمصداقية والمهنية التي تتمتع بها وثائق الأحوال المدنية بالإضافة للتسهيلات الممنوحة لهم من قبل وزارة الداخلية والشؤون المدنية".

وأكمل "الحمدو": "بلغت عدد الواقعات المسجلة منذ بداية العام وحتى نهاية الشهر التاسع أكثر من سبع وسبعين ألف واقعة ومنح أكثر من عشرة آلاف بطاقة عائلية في جميع الدوائر التابعة لنا".

ما مشاريع الأحوال المدنية والخطط المستقبلية لتطوير العمل؟

وبيّن أمين سر السجل المدني للمهجرين في إدلب الأستاذ "وليد الفرج" أن "أهم مشروع عملت به الشؤون المدنية هو توثيق قيود إخواننا المهجرين في سجلات أسست لهم وفق معايير وإجراءات مهنية عالية رغم التسهيلات الممنوحة لهم، والخطوة الأخرى التي تعتبر النواة الأساسية للحكومة الإلكترونية وتطبيق مبدأ النافذة الواحدة في خدمة (المطبق) في أمانة السجل المدني للمهجرين في مدينة إدلب".



وأشار "الفرج" إلى أن الوزارة منحت مخاتير المهجرين غرفة في بناء الشؤون المدنية، وأعادت تأهيل أبنية أمانات السجل المدني والربط الحاسوبي بينها، بالإضافة لتطوير الخبرات والمهارات من خلال دورات لرفع مستوى العامل فيها.

وتعنى الشؤون المدنية بإصدار الوثائق اللازمة للأهالي كتثبيت الزواج والمواليد، ودفاتر العائلة، وإخراج القيد المدني والوفيات وغيرها، وتتولى حمايتها وأرشفتها وتمنع التلاعب بها بغية الحفاظ عليها.

ما بين إقامة الفرض وحظ النفس.. الزكاة تُجبى في المحرر

تحقيق صحفي

تعتبر الزكاة من العبادات التي فرضها الله سبحانه وتعالى على فئات من عباده، وبها يتكافل المسلمون مع بعضهم، حيث أن الزكاة تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء، ما يحافظ على المجتمع المسلم قويا متماسكا، ويشد أبناؤه أزر بعضهم البعض، وبهذا تزداد الألفة والمحبة بين أهل المحرر لتكون سبيلا للنصر على المتربصين والأعداء.

أسس منذ عدة شهور كيان لأجل إحياء هذه الفريضة وتطبيقها وفق أصول الشريعة، بحسب القائمين على المشروع، ألا وهو الهيئة العامة للزكاة، ليترافق ذلك مع حالة من الأخذ والجذب بين أهالي المحرر، فمن معترض معتبرا أن الوقت ليس وقت زكاة وخاصة في وقت يهاجم الاحتلال الروسي المنطقة بكل قوته، لآخر مؤيد لهذا المشروع الذي أصله فرض من الله عز وجل، إلى ذاك الفقير الذي ينتظر ما يعينه على نوائب الدهر، ما دفعنا للخوض في تفاصيل هذا الملف الشائك.

جمع الزكاة وتوزيعها لا يعطل بغياب إمام للمسلمين..

بدأ جمع الزكاة من قبل الهيئة العامة للزكاة في شهر رمضان لعام 1440 هجرية، حيث كان الأمر في بادئه عن طريق زيارة التجار وأصحاب المحلات التجارية والمشاريع الصناعية، وحثهم على دفع زكاة أموالهم عن طريق الهيئة، وهو ما دفع التجار وأصحاب الأموال للسؤال عن هذه الهيئة، من هي؟ ومن خولها بجمع الأموال؟ وأين ستذهب زكاتهم التي يدفعونها لها؟ وما مدى استقلاليتها؟ وهل هي مصدر موثوق؟

أوضح رئيس دائرة المستحقين في الهيئة الأستاذ "عبد العزيز منصور" أن: "الهيئة العامة للزكاة انبثقت من رحم المجتمع بنخبها وكوادرها وأماناتها العامة، هذه الأمانة التي تزداد يوما بعد يوم، وهي مؤسسة معتبرة ذات استقلال مالي وإداري تُعنى بإحياء فريضة الزكاة وجمعها من مؤديها وصولا إلى مستحقيها، وهي مستقلة تماما عن أي جهة أو فصيل".

إلا أن السؤال المهم الذي يدور في خلد كثير من أهالي المحرر كما يقول "أحمد" وهو من تجار مدينة الدانا "هل يحق لأي جهة أن تجمع الزكاة في ظل غياب

> نصوص الفقهاء أكدت على قيام القضاء إن تعذر وجود الإمام، مع أن القضاء من أخص ولايات الإمام وخصائصه

إمام للمسلمين؟ وجهنا هذا السؤال لعدد من أهل العلم في المناطق المحررة، وجاء الرد كالتالي: "نصوص الفقهاء أكدت على قيام القضاء إن تعذر وجود الإمام، مع أن القضاء من أخص ولايات الإمام وخصائصه، وبالتالي فإن قيام جهة بفريضة جمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها لا مانع فيه". في ظل هذه الحرب التي يخوضها المجاهدون على الجبهات، كان سؤال العديد من أبناء المناطق التي تقصف هل تؤخذ الزكاة ونحن نعيش في أوضاع كهذه؟ كان رد القائمين على هيئة الزكاة "أن الزكاة التي تجمع هي خير معين لأبناء المناطق المقصوفة وخاصة النازحين منهم، وهب أنك تعرضت للقصف فهل تترك الصلاة مثلا، وهذا حال الزكاة".

ويتساءل عدد من أهالي مدينة إدلب عن الجهة التي خولتها بجمع الزكاة، وهو ما أوضحه الأستاذ "عبد العزيز" قائلا: "أخذت من أبناء المجتمع وأعيانه، كما أخذت الرخصة بتنظيم فريضة الزكاة من وزارة الأوقاف، وأيضا تتعاون الهيئة مع الجهات الرسمية كالمجالس المحلية، ووزارة الداخلية وغيرها، بغية إتمام وإنجاح العمل، وبأمل الوصول إلى كمالها".

هل الهيئة العامة للزكاة جهة مستقلة؟

يرى "خالد" وهو من سكان حي الشيخ ثلث في مدينة إدلب أن استقلالية الهيئة العامة للزكاة هو شرط لنجاحها في أداء الفريضة، إلا أن أبا خالد شكك في استقلاليتها، معللا تشكيكه بتسيير أحد الفصائل لرتل كبير بعد حادثة حرق مكتب الزكاة في بلدة كفرتخاريم بريف إدلب الشمالي، وأن أموال الزكاة تذهب بغالبيتها لجنود هيئة تحرير الشام وموظفي حكومة الإنقاذ.

وعند توجيه هذه الأسئلة للمسؤولين في الهيئة العامة للزكاة، أجاب مدير المكتب الإعلامي الأستاذ "محمد العبود" قائلا: "عندما نتحدث عن استقلال هيئة الزكاة فنعني بذلك الاستقلال المالي والإداري والتنظيمي، دون أي تبعية لفصيل أو حكومة من ناحية سياستها العامة".

وأضاف "العبود": "وأما ربطا ما حصل في البلدة الطيبة كفرتخاريم باستقلالية الهيئة العامة للزكاة، فغير صحيح، وما حصل هو نتيجة تراكمات ومشاكل بين بعض المسيئين لأهل البلدة ووجهائها ومرافقها العامة مع الجهة القائمة على إدارة المنطقة، والتي ترجع جذورها لما قبل قيام الهيئة العامة للزكاة".

وأشار العبود إلى أن هناك اتفاقا مكتوبا نشر على مواقع التواصل بين هيئة الزكاة ووجهاء البلدة للتعاون والتنسيق في إحياء هذه الفريضة، ولو كانت المشكلة في أداء الزكاة، لكان المنطق أن نضع حواجز على مداخل المنطقة تمنع دخول ثمر الزيتون وإحالته إلى أسواق أخرى، وبالتالي تنتهي المشكلة. أما فيما يتعلق بذهاب غالبية أموال الزكاة لعناصر هيئة تحرير الشام والحكومة، فقد استعانت الهيئة بوجهاء وأعيان المناطق وشاركتهم في اختيار المستحقين، وأكد "أبو إسماعيل" وهو أحد وجهاء بلدة حزانو أن هذا الأمر غير صحيح، وأن الذين أخذوا الزكاة كانوا من الفقراء والمحتاجين.

وقد نفى المسؤولون في هيئة الزكاة اختصاص عناصر أي فصيل دون غيرهم بالزكاة، وإنما كان التوزيع عاماً، مؤكدا أنهم لم يخصوا حكومة الإنقاذ بأي شيء من الزكاة.

كيف توزع الزكاة؟

أما الحاج "أبو هاشم" من مدينة معرة النعمان بريف إدلب الجنوبي والنازح لبلدة أطمة بريف إدلب الشمالي فيقول: "لا أعرف كيف توزع الزكاة؟ وماهي الآلية التي اعتمدتها هيئة الزكاة لاختيار المستحقين؟ أو التأكد من وصول أموال الزكاة لهم".

وهو ما أوضحه مسؤول في هيئة الزكاة، والذي قال: "تبنت الهيئة العامة للزكاة مصرفين من مصارف الزكاة، توزع الزكاة فيهما، وهما الفقراء والمساكين"، معللا اختيار هذين المصرفين فقط دون بقية المصارف بأن الوارد ما يزال ضعيفا جدا مقابل كثرة أعداد العوائل الفقيرة والمحتاجة، وخاصة في ظل الحرب.

وأكد القائمون على الهيئة العامة للزكاة أن لديهم نظاما صارما جدا في الصرفيات، لدرجة أنه من غير المسموح في النظام المالي صرف قيمة الشاي والقهوة والضيافة من أموال الزكاة، بل قام بعض التجار والجهات الرسمية بمساعدة هيئة الزكاة لسد هذا الغرض من خارج أموال الزكاة.

> تجنبا للمحسوبية جعلنا لكل قرية لجنة زكاة، وهي مختارة من أهل القرية ووجهائها، حيث تختار اللجنة المستحقين للزكاة

وشرح رئيس دائرة المستحقين الأستاذ "عبد العزيز" في حوار له مع مجموعة من الصحفيين آلية التوزيع التي اعتمدتها هيئة الزكاة حيث قال: "تجنبا للمحسوبية جعلنا لكل قرية لجنة زكاة، وهي مختارة من أهل القرية ووجهائها، حيث تختار اللجنة المستحقين للزكاة، ثم نرسل لجان تحقق لملء استمارة مستحق وأخذ الأوراق الثبوتية والسؤال عن الحالة للمستحق، وقد افترضنا أن كل عائلة مؤلفة من 5 أفراد فإن الدخل المفروض لكفافها هو 60 ألفا فما فوق وما دون ذلك فهي مستحقة".

وأضاف: "ثم نرسل لجان التقييم والمراقبة للتأكد من دقة عمل لجنة التحقق، وبعدها يتم إدخال البيانات إلى برنامج مخصص لتحديد نسبة الاستحقاق وقدره ليصل لحد الكفاف ومدى أولويته، عندها يعطى المستحق المقبول دفعة أولى وقدرها 10 آلاف وأحيانا أكثر كمساعدة عاجلة، بعد ذلك تأتي الموازنة بحسب ما تم جمعه من كل المنطقة، ليصار إلى وضع برنامج مساعدات مالية يقابل المبلغ الذي تم جمعه من الدائرة".

وأشار إلى وجود مرحلة لاحقة، وهي برنامج مساعدة ثابت لعدد من المستحقين المقبولين في برنامجهم، ومن هذه المساعدات الأشد فقرا، وبرنامج مكافحة التسول، وبرامج أخرى يجري دراستها في هذه الآونة وتعتمد على ثبات الموارد الزكوية لهيئة الزكاة".

جواز زكاة الزيتون وطريقة تحصيلها وتوزيعها..

بدأت في الآونة الأخيرة الهيئة العامة للزكاة بجمع زكاة زيت الزيتون، وهو ما أثار نقاشا حول وجود زكاة على هذه المادة من عدمها، حيث تساءل العم "حسن الحسين" من بلدة كفرنابل بريف حلب الغربي عن ذلك معللا تساؤله بأن المذهب الشافعي قال بعدم وجود زكاة على زيت الزيتون.

وعند السؤال تحدث عدد من أهل العلم عن زكاة الزيتون بذهاب جمهور العلماء والقول الراجح بوجوب الزكاة على زيت الزيتون، وهو ما عليه أهل الشام.

وذكر عدد من المشايخ أن هذا وارد عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم، وعن الثوري والأوزاعي وأبي ثور، وعند الحنفية والمالكية وعدد من الشافعية في القديم، وإحدى الروايتين عن أحمد.

أما "أبو حسان" من مدينة معرة مصرين شمال إدلب، فذكر أن الهيئة العامة للزكاة فرضت على كل من يحضر إلى معاصر الزيتون أن يدفع 5٪ زكاة زيته وإن لم يبلغ النصاب، معتبرا ذلك غير جائز شرعا، وقد أكد هذا عدد كبير من أهالي المحرر، ما دفعنا للتوجه بالسؤال للمسؤولين في الهيئة العامة للزكاة عن صحة هذا وأسبابه؟

> قد يكون سبب الالتباس الذي حصل بشأن جمع الزكاة وخاصة زكاة الزيتون، هو ضعف التواصل بين الهيئة العامة للزكاة والشعب

فأجاب المسؤول في الهيئة الأستاذ "عبد العزيز منصور": "بداية لم نستخدم التخمين على محاصيل المزارعين، لأنها ذات كلفة عالية، وتحتاج إمكانيات وإحصائيات غير متوفرة في الوقت الراهن، فانتقلنا الى ضبط مصب ثمار الزيتون، وهي أسواق الهال والمعاصر المنتشرة وقمنا برفد كل معصرة بعضو لجنة مراقبة وجمع من الهيئة العامة للزكاة".

وأضاف منصور: "كانت العشرة أيام الأولى، عبارة عن سؤال كل من يتقدم من أصحاب المحاصيل إلى المعاصر عن نصاب محصوله وكتابة تصريحه بشكل عفوي محاولة منا أن نكل المزارع إلى ظاهره وما يقول".

وأوضح المسؤول في هيئة الزكاة أنهم تفاجؤوا بجمع كمية أقل بكثير من المتوقع، ما دفعهم للتحقق من المتقدمين ميدانيا، فوجدوا من المحال التحقق ميدانيا، حيث أن المتقدمين في المعاصر يتجاوزون الألف متقدم يوميا، بمعنى أن نسبة التحقق منهم ستكون مئة بالمئة، وبعد سؤالهم أهل الخبرة من أصحاب المعاصر عن نسبة المتقدمين ممن لا تبلغ محاصيلهم النصاب في السنة الماضية كان جوابهم أن نسبتهم لا تتعدى الخمسة بالمئة، وهذا ما دفع هيئة الزكاة للبحث عن طريقة مناسبة لجمع الزكاة ممن يحاولون عدم دفعها.

وبيّن الأستاذ "عبد العزيز" أنهم بعد سؤال المكتب الشرعي في هيئة الزكاة وبعض المشايخ المعروفين في المحرر، قرروا أخذ الزكاة من جميع المتقدمين وتكون الزكاة المقتطعة ممن لم تبلغ محاصيلهم النصاب بمثابة الحجز الاحتياطي بما لا يتجاوز الخمسة أيام بعد تقدمهم بطلب استرداد في نفس المعصرة يتضمن اسمه وعنوانه وهاتفه وعنوان عقاره وعدد أشجاره.

وبعد التحقق وسؤال جيرانه ومختار بلدته يتم إيصال الزيت المحتجز إلى منزله، وأكد الأستاذ "عبد العزيز" أن صفحتهم الإعلامية مليئة بنماذج عن تلك الطريقة، وأنه تم إرجاع نسبة لا بأس بها من الزيوت، كما نشرنا الفتوى المعتمدة لهذه الطريقة بشكل رسمي.

قد يكون سبب الالتباس الذي حصل بشأن جمع الزكاة وخاصة زكاة الزيتون، هو ضعف التواصل بين الهيئة العامة للزكاة والشعب، وعدم اطلاعهم بشكل مفصل عن وجوب الزكاة في هذه الأوضاع، أيضا عدم وضع إجراءات مسبقة تنظم عملية الجمع وخاصة مسألة نصاب الزكاة.



مشاعل النور

أبو البراء الفدائي



فتحت له الدنيا أبوابها ووقفت الشهرة تنتظره والمجد يرقبه إلا أنه أعرض عن ذلك كله وأقبل على درب الجهاد، إنه الشهيد محمد سعيد (أبي البراء الفدائي).

ولد في مدينة حلب عام 1993 ونشأ بها فدرس الابتدائية ثم الإعدادية في مدرسة بور سعيد ثم الثانوية وكان من المتفوقين، وقد أهله مجموعه لدخول كليه الهندسة الكهربائية وحصل في السنة الأولى على المرتبة الأولى، كما كان يلعب الكارتيه وأحرز المركز الثالث على مستوى سوريا.

نفر إلى الجهاد عام 2013م وانضم إلى الأحرار وهناك انتسب إلى كتيبة المهام الخاصة التابعة للشيخ أبي خالد السوري، واستلم قيادة الكتيبة فيما بعد البراء التركي.

وحول البراء التركي كتيبة المهام الخاصة إلى ثقيل وقنص ولم يقبل فيها إلا الجامعيين وكانت كتيبة منظمة.

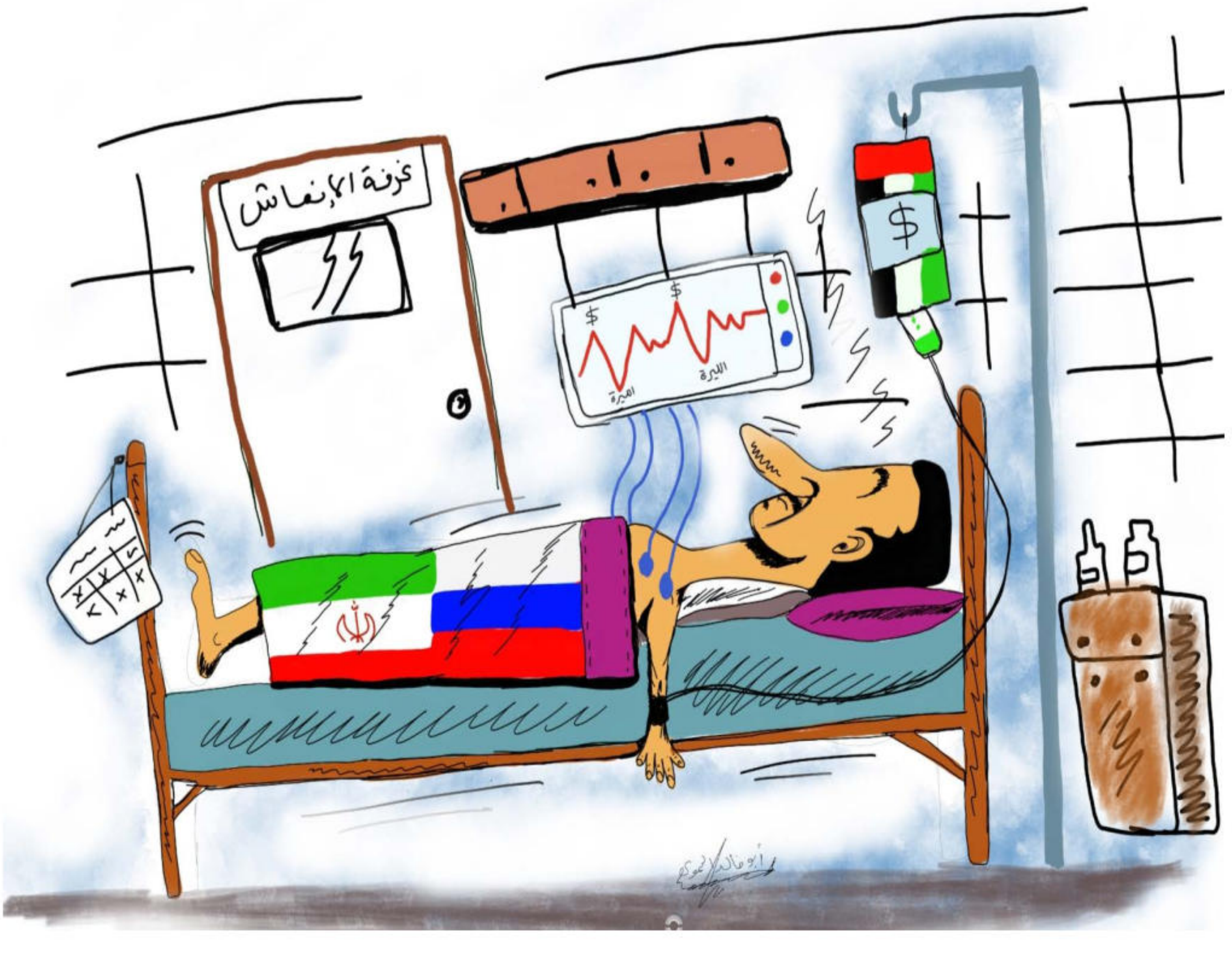
أحيانا كان أبو البراء الفدائي يتسلم قيادة مجموعة الثقيل في الأعمال العسكرية، أصيب في أحد المعارك بيده إصابة شديدة أدت إلى إعاقة ومع ذلك كان يستقبل عوّاده بابتسامة عريضة ووجه مشرق.

قال له رفاقه ألا تتزوج فقال: "لن أتزوج حتى تحرير حلب".

كان يقوم الليل وقال لأحد رفاقه حلمي أن أتمكن من قيام الليل بخمسة أجزاء، ذو همة في طلب العلم حيث طلب من أحد الشيوخ أن يضع له برنامجا علميا ليسير عليه، فوضع له برنامجا فأخذ يحفظ القرآن بهمة عظيمة حتى وصل إلى سورة النحل، ويتمرن رياضيا مع رفاقه مع كونه مصابا في يده إصابة أدت إلى إعاقة دائمة، ولكن ذلك لم يؤثر عليه أبدا حتى أن المدرب جعله مرة يجري أمام باقي الكتيبة وهم يجرون خلفه فأتعبهم لارتفاع لياقته.

كان محبوبا من جميع إخوانه يعلمهم ويساعدهم ويخدمهم بكثرة ذو أخلاق عالية، في أحد المرات أراد عناصر الكتيبة الانتقال إلى مقر آخر فمنعهم الإداري فجلسوا ومعهم أبو البراء يناقشونه، ثم سكت وفجأة قال "أخشى أن يكون هذا عصيان للأمير".

طلب منه البراء التركي أن يذهب إلى الجبهة ليرمي بسلاح "B10" أحد الأهداف، فذهب مع أحد إخوانه إلى نحليا قرب أريحا أثناء المعارك الدائرة هناك، فلما وصلوا إلى النقطة ووضعوا السلاح ليرموا به، رأوا المرابطين ينسحبون من المنطقة فانسحبوا معهم ولكنهم نسوا القذائف فعاد محمد ليحضر القذائف كونه لا يستطيع قيادة السيارة نظرا لإعاقته، وانطلق الأخ الثاني ليحضر السيارة من النقطة الخلفية واتفقوا أن يلتقوا في المكان الذي وضعا فيه السلاح، وبينما الأخ الثاني يجهز السيارة فوجئ برمايات تأتي نحوه، أصيبت السيارة في محركها وعجلاتها كما أصيب في يده، فنزل من السيارة وبدأ يبحث عن محمد سعيد فلما وصل إلى مكان السلاح أخذ ينادي بصوت خافت أبا البراء فلم يرد عليه أحد، فرفع صوته فشعر به الجيش وبدأ بإطلاق النار عليه فانسحب بعد أن أصيب ثانية فأخذ يزحف حتى وصل إلى رفاقه، و لم يعد محمد حيث ارتقت روحه إلى بارئها.



سأنزع عن مساوئهم

سأنزع عن مساوئهم وشاحي ... وأنشرُ ظلمَهُم في كلِّ ساحِ

لقد قتلوا الطفولةَ في بلادي ... فأبكى حزنُها زهرَ الأقاحي

إذا ما الجرح ينطق قال طوبى ... لأمٍّ لملمَتْ نزفَ الجراحِ

تراقب في ظلام الليلِ فجراً ... سيولدُ في تباشيرِ الصباحِ

سأكتبُ أنّني مازلتُ حيّاً ... ولو سلبوا رُقاديَ وارتياحي

سأبقى خلفَ خائِنِهم شُواظاً ... يَقضُّ عروشَهُمْ دون انزياحِ

وأصنعُ من صهيلِ الحرف ... شعراً يحلِّق فوقَهم ساحاً بساحِ

ويلقيهِمْ طعاماً للضّواري ... ويجعلهُمْ مَصائِدَ للرماحِ

أحمد البكري

صدى المحرر

متلازمة الأسد والأزمات

لعله يظهر جليا لمن يراقب الأوضاع السورية بشكل عام، أنه هناك حالة غير مسبوقة من الغليان الشعبي والاحتقان الذي ينبئ بانفجار شعبي قريب قد يتطور لثورة جديدة أو انتفاضة في وجه النظام المجرم وداعميه المحتلين، ولكن هذه المرة ضمن مناطق سيطرته.

بعد أن احتل النظام مناطق الجنوب السوري بدعم من قوات الاحتلال الروسي والإيراني كان من المفترض أن تنحل أزمات النظام وتتحسن الخدمات والمعيشة، وذلك حسبما روج له إعلامه، ولكن ما حصل هو العكس تماما، زادت معاناة غالبية السوريين بدلاً من أن تنفرج، فقد تدهورت الأحوال المعيشية بدلاً من أن تتحسن، وازدادت حالات التشبيح ضمن مناطق سيطرته وعلى الشعب المحسوب على النظام، فكل فترة نسمع عن نشوب اشتباكات بين مكونات المجتمع، وهجوم هنا وهناك على نقاط أمنية ومخافر للشرطة المدنية، ما يشير إلى أن مناطق سيطرة النظام تفتقر للأمن والأمان الذي طالما تشدق به، هذا أحد أسباب انهيار سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية بموجات متوالية من الغلاء وارتفاع الأسعار، الأمر الذي يدفع ثمنه التجار الصغار وأصحاب المحال التجارية والمواطن السوري في آخر المطاف، بينما يغرق أركان نظام الأسد وشبيحته المقربين في المزيد من الفساد، وأظنه لم يعد خافيا على أحد من السوريين أن هذا النظام الفاسد هو سبب الفشل المخزي على كافة الأصعدة وخاصة الاقتصادي، وأن بقاءه في السلطة يعني بقاء الأزمات وتدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي.

وكعادة الأنظمة المستبدة في تصدير أزماتها للخارج، وحتى لا تكون المناطق المحررة محط أنظار الشعب في مناطق سيطرته من حيث المقارنات، وخاصة مع توفر مقومات النهوض الاقتصادي والإجتماعي والعيش الكريم، عمد النظام المجرم وحليفه الروسي المحتل على قصف المحرر بوحشية مستهدفين البنية التحتية والمدنيين، بهدف قطع الطريق على محاولات النهوض بالمحرر على يد أبنائه الشرفاء، وبنفس الوقت حقن الشعب عنده بجرعة مسكن، لابد أن ينتهي مفعولها يوما ما.

رئيس التحرير



عدسة المحرر

تكريم حفظة القرآن الكريم - الشمال المحرر